©IFAD/M. Salustro

أوان التحوُّل

التنمية الزراعية والحدّ من الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

النهوض بالحياة ورفع مستوى المعيشة

يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) منذ عام 1978 مع أصحاب الحيازات الصغيرة في 120 بلداً وإقليماً في جميع أنحاء العالم لمساعدتهم على التغلُّب على الفقر الريفي وتحسين أمنهم الغذائي والتغذوي. واستثمر الصندوق ما مجموعه 15.6 مليار دولار أمريكي تقريباً في شكل مِنَح وقروض منخفضة الفائدة للبلدان النامية، واستفاد من هذه القروض أكثر من 400 مليون نسمة.

ويمكن للتنمية الزراعية أن تشكِّل قوة دافعة رئيسية وراء الحدّ من الفقر. ويحمل الصندوق راية الدفاع عن السكان الريفيين الفقراء، ويساعدهم في تهيئة بيئة تمكّنهم من تحسين حياتهم وسُبل معيشتهم من خلال السياسات المناسبة، والخبرة الفنية، والتمويل، والبنية الأساسية والوصول إلى الأسواق.

وساند الصندوق، كجزء من حافظته العالمية، مشروعات التنمية الريفية من خلال مِنَح وقروض في 12 بلداً وإقليم واحد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتشمل هذه البلدان الجزائر، وجيبوتي، ومصر، وغزة والضفة الغربية، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس واليمن.

IFAD

©IFAD/W. S. Lamm

ومرّت أغلب هذه المجتمعات في السنوات الأخيرة بتحوُّلات اجتماعية وسياسية. وتغيَّرت الحكومات في ثلاثة من تلك البلدان في أعقاب ما شهدته من أحداث في عام 2011، وعاشت بعضها حالة من الصراع المسلّح. وعلاوة على ذلك يواجه معظم تلك البلدان تحدّيات الأمن الغذائي في بيئات يسودها الجفاف وتعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لإطعام الأعداد المتزايدة من سكانها.

وتثبت الأدلة التاريخية أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية معرّضة بشدة لخطر النزاع. وتكشف الأدلّة أيضاً عن أن التنمية الزراعية تمثّل أحد العوامل الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار.

واستثمر الصندوق حتى الآن أكثر من 1.6 مليار دولار أمريكي من القروض لتمويل 113 برامج ومشروعات للتنمية الريفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتمثّل هذه المبادرات الممولة بالاشتراك مع الشركاء الإنمائيين وبأموالٍ من الحكومات والمصادر المحلية الأخرى استثمارات تبلغ في مجموعها 3.6 مليار دولار أمريكي تقريباً. واستفاد من هذه المبادرات ما يقرب من 3.5 مليون أسرة ريفية فقيرة. وبالإضافة إلى القروض، قدَّم الصندوق مِنحاً للبحوث الزراعية والابتكار على الصعيدين القطري والإقليمي. وتشمل تلك المِنَح 35 مِنَحة جارية بما مجموع قيمته 35.4 مليون دولار أمريكي.

وتركِّز العمليات التي يدعمها الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على ما يلي:

- توسيع فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل الريفي
- توليد فرص للعمل أمام شباب الريف
- ربط صغار منتجي المحاصيل غير التقليدية بالأسواق المحلية والدولية
- تحسين إدارة الأراضي والموارد المائية، وإيجاد حلول للتغلُّب على ازدياد ندرة المياه
- الاستدامة في إدارة وصون النظم الإيكولوجية وإصلاحها حتى يمكن للسكان الريفيين تحسين سُبل معيشتهم والتكيُّف مع البيئة المتغيِّرة
- تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والضغوط المتصلة بالمناخ
- تعزيز التدخُّلات المبكِّرة في حالات ما بعد الصراع.

وفيما يلي أهم ملامح الاستثمارات الاستراتيجية للصندوق في تلك المجالات ذات الأولوية، وهي استثمارات ما كانت لتتحقق إلاّ بالمشاركة المتواصلة والالتزام المستمر من الدول الأعضاء في الصندوق.

عمليات الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الصندوق في مصر

مصر هي المتلقّي الأكبر للاستثمارات المالية من الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. والتَزم الصندوق منذ عام 1981 بمبلغ 322.7 مليون دولار أمريكي من القروض من أجل 11 برنامجاً ومشروعاً بقيمة يبلغ مجموعها 665.3 مليون دولار أمريكي في مصر. واستفاد من هذه البرامج والمشروعات 1.1 مليون أسرة، وساعدت على استصلاح 188 000 هكتار من الأراضي المُنتِجة.

وتدعم العمليات المموّلة من الصندوق في مصر أنشطة تهدف إلى تحسين دخل وظروف معيشة صغار المزارعين ومجتمعاتهم، بما في ذلك الشباب الذين يشكّلون قطاعاً عريضاً من السكان. ومن بين الأهداف الأخرى، يركّز البرنامج القطري على تشجيع تنمية القطاع الخاص وتهيئة فرص العمل فيه، وتعزيز التنافسية الزراعية، وتشجيع نظم البحوث والإرشاد التي تلبّي احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة ونساء وشباب الريف.

وفي إطار تعزيز نظم الري الحديثة، دعم الصندوق إنشاء 570 منظمة من منظمات المنتفعين بالمياه التي يشترك في عضويتها أكثر من 14 000 عضو. وساهمت هذه المنظمات المحلية في تقليص تكاليف الري التي يتكبدها أصحاب الحيازات الصغيرة بنسبة بلغت 25 في المائة، وساهمت بذلك في تحقيق زيادة هائلة في وفورات المياه. ومن المقرر تكوين 230 جماعة أخرى من جماعات المنتفعين في إطار مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة.

وعلاوة على ذلك، دعم الصندوق إنشاء 30 رابطة للتسويق الزراعي يشترك فيها أكثر من 31 000 عضو. ومن المقرر إنشاء ما يزيد على 670 رابطة تسويقية زراعية أخرى في إطار مشروع التنمية الريفية في صعيد مصر. ومشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال تحسين الأسواق. وساند أيضاً هذا المشروع الأخير 37 جمعية من جمعيات التنمية المجتمعية من أجل توفير التمويل الصغري لأصحاب الحيازات الصغيرة وتقديم 100 000 قرض بما مجموع قيمته 69.6 مليون دولار أمريكي. ومن المقرّر إنشاء 70 جمعية أخرى.

وبفضل ترتيبات الزراعة التعاقدية وجهود رابطات التسويق الزراعي، ازداد دخل أصحاب الحيازات الصغيرة من محاصيل التصدير التقليدية بنسبة 43 في المائة و 63 في المائة من المنتجات البستانية العضوية. وتعود أكبر الفوائد على دخل الأسرة عندما تبيع رابطات التسويق الزراعي منتجاتها مباشرة في القرى والمحافظات وأسواق الجملة في المدن الرئيسية. ووفقاً لدراسة للأثر أجريت مؤخراً لمشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية الذي يدعمه الصندوق والذي يدعم الزراعة التعاقدية، وصل متوسط الدخل السنوي للأسرة في منطقة المشروع إلى 8 300 دولار أمريكي ليتخطّى بذلك مستوى الفقر الدولي.

في الميدان
التحوُّل نحو حياة زراعية جديدة في صحراء مصر

يتخرَّج سنوياً ما يقرب من 700 000 شاب من مدارس التعليم الفني في مصر. ولا يجد هؤلاء الشباب ما يكفي من فرص العمل، وتكون البطالة مآلاً للكثيرين منهم. وفي الوقت ذاته، تواجه مصر تحدّيات في ضمان توفير إمدادات غذائية مستقرة لسكانها الذين تتزايد أعدادهم. وإيجاد حلّ لهاتين المشكلتين هو الهدف الذي يرمي إليه مشروع يدعمه الصندوق في غرب النوبارية حيث يُستصلح جزء من "الأراضي الجديدة" في الصحراء.

ويشترك في زراعة هذه الأراضي الجديدة أحد خريجي جامعة القاهرة المتخصصين في الهندسة الزراعية. ولم يجد أحمد عبد المنعم الفار بعد تخرّجه من الجامعة سوى فرص عمل متقطعة. وتغيَّرت حياته عندما أرسل ردّاً على أحد الإعلانات التي تقدِّم فرصاً للعمل في الأراضي المستصلحة للخريجين العاطلين. وزرع أحمد نصف مساحة مزرعته التي تبلغ هكتارين بأشجار البرتقال التي تمثل محصولاً نقدياً رائجاً في الصيف بسبب الطلب عليه من الفنادق والمطاعم.

وأحمد هو واحد من آلاف المزارعين الذين حققوا بعض النجاحات المهمة في غرب النوبارية. ومن بين الصادرات الأخرى تبيع 300 مزرعة من المزارع التي يشملها المشروع ما قدره 6 000 طن من الطماطم لشركة هاينز سنوياً. وهؤلاء الخريجون الذين كانوا عاطلين عن العمل من قبل يغرسون الآن بذرة الغد لمجتمعاتهم.

الصندوق في السودان

يرجع تاريخ حضور الصندوق في جمهورية السودان إلى عام 1979 حيث ظل متواجداً هناك دون انقطاع طيلة فترة الحرب الأهلية الممتدة. واستثمر الصندوق 251.4 مليون دولار أمريكي من أموال القروض بتمويل 19 برنامجاً ومشروعاً بما مجموع قيمته 603.8 مليون دولار أمريكي في السودان. واستفاد من هذه العمليات ما يربو على 500 455 أسرة ريفية.

وتعمل المبادرات التي يدعمها الصندوق في السودان مع أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، وتعزيز الدخل وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات. وفي إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ترمي هذه المبادرات إلى تحسين الإنتاج الزراعي في نفس الوقت الذي تشجع فيه على إحلال السلام.

من ذلك مثلاً أن مشروع التنمية الريفية المتكاملة في بوتانا يعمل على تحسين الظروف المعيشية لأصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة في منطقة أدى فيها فتح أراضي المراعي والموارد المائية أمام الاستغلال العام إلى إحداث أضرار بيئة شديدة ونقص في المياه. ويساعد مشروع بوتانا المجتمعات المحلية على تنظيم استغلال أراضي المراعي وزيادة الإنتاجية الحيوانية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه موجات الجفاف المتكررة. وتشمل المكونات الرئيسية للمشروع تمكين النساء الريفيات من تحسين مركزهن الاقتصادي من خلال المشروعات غير الحقلية، خاصة أنشطة تجهيز الألبان ومشروعات الإنتاج الحيواني الصغيرة.

ويدعم الصندوق أيضاً في بوتانا إنشاء مشاتل منزلية صغيرة لإنتاج الشتلات المطلوبة لاستعادة الغطاء الشجري في المناطق المتدهورة. وهذه المشاتل يرعاها أفراد الأسرة وتولِّد لهم منافع بيئية واقتصادية.

ويعمل مشروع آخر بدعم من الصندوق على إعادة تنشيط إنتاج الصمغ العربي من خلال رابطات صغار المزارعين في السودان الذي يُعد أكبر مصدر للصمغ الخام في العالم. وفي حين أن الأثر الكامل لهذه الجهود ليس ملموساً بعد فإنه يتفق مع تركيز الصندوق عموماً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لنساء ورجال الريف الفقراء في السودان.

الصندوق في الجمهورية العربية السورية

استثمر الصندوق منذ عام 1982 ما قيمته 154.2 مليون دولار أمريكي من القروض لتمويل ثمانية مشروعات بما مجموع قيمته 533.3 مليون دولار أمريكي في الجمهورية العربية السورية. واستفاد أكثر من 150 446 أسرة من هذه الجهود. ولم يتوقف عمل الصندوق بالرغم من الصراع الذي تعيشه البلاد حالياً.

ويستثمر البرنامج القطري لسورية في التنمية الريفية من خلال نُظم شاملة مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية وتهيئة فرص العمل وإدرار الدخل. وتعزز أيضاً مشروعاته المدفوعة بالمجتمع المحلي المساواة بين الجنسين والخدمات المالية لأصحاب الحيازات الصغيرة، والمشروعات الصغيرة والصغرية في المناطق الريفية.

©IFAD/S. Beccio

ومن المبادرات المهمة التي يمولها الصندوق مشروع تنمية المراعي في البادية الذي يرمي إلى تحسين الظروف المعيشية للبدو الرُحل من خلال إصلاح الأراضي التي ظلت على مر التاريخ مصدراً لقوت أسرهم. وبينما ازداد تدهور الأراضي بمرور الوقت، تقلص دخل الرعاة. واستجابة لذلك، شجَّع مشروع البادية التشاركي المتكامل الرعاة على العمل معاً في تنمية أراضي المراعي من خلال إعادة غرس البذور والزراعة، وتحسين إدارة قطعان الحيوانات، وغير ذلك من الأنشطة.

ودعماً لنهجه الشامل وتركيزه على المساواة بين الجنسين، قدَّم الصندوق مِنَحتين للتعزيز المؤسسي وبناء القدرات من خلال تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (منظمة كير) والرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية.

وتجاوزت إنجازات مشروع البادية أهدافه التي كانت محددة له في البداية. وأعيد في إطار هذا المشروع إصلاح نحو 1.3 مليون هكتار من أراضي المراعي والتي استوعبت أكثر من 4 ملايين رأس من الماشية، وحسَّن دخل 27 000 أسرة. وعزَّز المشروع في الوقت ذاته الإحساس بالملكية والمسؤولية بين المشاركين، وقلص بذلك من التنافس على الموارد الطبيعية بدون أي ضوابط، وهو ما يمكن أن يفضي إلى تدهور الأراضي ونشوب النزاع.

وتحسنت القدرة على الصمود والتكيف بين أفراد المجموعة المستهدفة من مشروع البادية في ذلك النظام الإيكولوجي الهش الضعيف الذي يتميَّز بموجات جفاف شديدة متكررة التي تمثل إحدى علامات تغيُّر المناخ. وبينما نجح هؤلاء السكان في الاحتفاظ بماشيتهم، اضطر الرعاة خارج منطقة المشروع إلى تقليص قطعانهم بأكثر من النصف حفاظاً على ما تبقى منها.

الصندوق في تونس

قدَّم الصندوق منذ عام 1980 ما قيمته 170.6 مليون دولار أمريكي من القروض لتمويل 12 برامج ومشروعات بما مجموع قيمته 437.6 مليون دولار أمريكي في الجمهورية التونسية. واستفاد من هذه الجهود زهاء 850 111 أسرة.

وينتهج الصندوق في تدخلاته في تونس نهجاً مدفوعاً بالمجتمع المحلي من أجل تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة، وصون التربة والموارد المائية، وتحسين البنية الأساسية الريفية.

©IFAD/S. Beccio

وتركِّز هذه البرامج والمشروعات أيضاً على تنويع مصادر الدخل الأسري من خلال إنشاء مشروعات صغيرة وصغرية حقلية وغير حقلية وكذلك توفير الخدمات الزراعية.

ومن المبادرات المتخذة في جنوب شرق تونس برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي الذي دعم إصلاح المراعي الطبيعية التي تشكِّل الأساس للاقتصاد في المنطقة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين الزراعة وتعزيز المبادرات المحلية المدرّة للدخل في قطاع الأعمال الزراعية الصغيرة وغيره من القطاعات، من قبيل الحرف اليدوية والخدمات والسياحة الإيكولوجية.

وحقق البرنامج أثراً كبيراً على السكان المستهدَفين من خلال التحسينات المستدامة بيئياً في الطرقات التي تسير فيها الحيوانات، والطرق الزراعية والريفية، وغير ذلك من الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج الحيواني في مناطق البدو الرُحّل. ومن الفوائد الرئيسية التي حققها البرنامج تقليص تكاليف الأعلاف اللازمة للحيوانات الصغيرة بنحو 40 في المائة وتخفيض تكاليف نقل القطعان بأكثر من 50 في المائة. وساهم البرنامج أيضاً في تحسين الري في منطقة المشروع بنسبة 24 في المائة وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية المحلية وتوسيع مساحة الزراعة وزيادة غلاّت حدائق الزيتون.

وساهم أحد أنشطة البرنامج المبتكرة بشكل خاص في تهيئة فرص العمل للشابات في قرية قرماسة عن طريق إحياء مجموعة تقليدية من زخارف البربر. وتغلَّبت الإجراءات الفورية المتخذة من فريق المشروع على مجموعة من عقبات التسويق التي نشأت في المرحلة الأولى من العملية. وأسفرت الجهود في نهاية المطاف عن استهلال 39 من المشروعات التي تمسك المرأة بزمام قيادتها.

الصندوق في اليمن

عَمِل الصندوق في الجمهورية اليمنية منذ عام 1979 واستثمر فيها 258.1 مليون دولار أمريكي من القروض لتمويل 23 برنامجاً ومشروعاً بما مجموع قيمته 854.9 مليون دولار أمريكي. واستفاد من هذه المبادرات ما يقرب من 975 818 أسرة.

وتهدف استراتيجية الصندوق في اليمن إلى تعزيز الدخل الريفي وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي عن طريق زيادة الفرص الاقتصادية وفرص العمل بين النساء والرجال الريفيين الفقراء.

في الميدان
البيطريات الشابات يحطّمن الحواجز بين الجنسين في اليمن

يوجد في محافظة الضالع في اليمن اخصائيتان بيطريتان جديدتان، وسوف تنضم إليهما قريباً ست أخصائيات أخريات كلهن من الشابات. وهذه الآفاق غير المعتادة هي ثمرة مشروع مدعوم من الصندوق لتحسين مستويات المعيشة بين الأسر الضعيفة اقتصادياً.

وأشرفت على تنظيم هذه المبادرة إيمان المسؤولة عن التنمية المجتمعية والمساواة بين الجنسين في مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع. والغرض من المبادرة هو تزويد المجتمعات المحلية بمهنيين مؤهلين لمعالجة الحيوانات وتحسين مهارات المرأة من خلال التدريب المهني.

وتطلَّب تطبيق هذه الفكرة حصول ثماني شابات تتراوح أعمارهن بين 17 و23 عاماً على تدريب بيطري في العاصمة صنعاء، ولكن أسرهن لم تكن تستهويها تلك الفكرة. وصممت إيمان على إقناع أسرهن بمَنحهن الفرصة للقيام بتلك الرحلة بصحبة أقاربهن الذكور. وتمثّلت العقبة الثانية في السماح لهن بالالتحاق بمعهد التدريب الذي لم يُسمَح فيه قطّ للطالبات بالجلوس مع أقرانهن الذكور في نفس قاعات الدراسة. وقامت إيمان بتصعيد المسألة إلى وزارة الزراعة التي ذكرت أن المعهد مُجبَر على قبول طلبات الفتيات.

وبالرغم من تدهور الحالة الأمنية في اليمن، حصلت حسناء وأسماء على مؤهليهما الدراسيين وعادتا إلى بلدتيهما حيث تمارسان ما اكتسبتاه من مهارات جديدة. وباتت كل واحدة منهما مصدر إلهام ومنهلاً للمعرفة في المجتمع المحلي. ومن المتوقَّع أن تتخرّج الطالبات الأخريات هذا العام وفي العام التالي بعد فترة أُغلِق فيها معهد التدريب لدواعٍ أمنية.

ويتم ذلك من خلال استثمارات في البنية الأساسية والتمويل الريفي وتنمية سلاسل القيمة، فضلاً عن تعزيز المؤسسات المحلية، وتحسين سُبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والتعليم وبرامج الإرشاد الزراعي. وتنطلق الاستراتيجية من صندوق الفرص الاقتصادية، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص أنشئت لمساعدة السكان الريفيين الفقراء.

عمليتين رئيسيتين بدعم من الصندوق في اليمن، هما مشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في ذمار، ومشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع، واستفاد من هذين المشروعين زهاء 100 000 أسرة. وساهم المشروعان القائمان على المشاركة في زيادة فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيات الزراعية الجديدة التي حسَّنت غلاّت المحاصيل وكفاءة استعمال المياه وأتاحت للمشروعات الصغرية إمكانية الحصول على التمويل والتدريب، وإنشاء نظم جمع الأمطار لضمان توفير المياه للاستخدام المنزلي.

ويعمل الصندوق حالياً مع الحكومة والشركاء الآخرين لتوسيع نطاق هذين المشروعين في مناطق أخرى من اليمن.

بدأ الصندوق والحكومة في عام 2013 في تنفيذ برنامج الاستثمار في فرص العمل الريفية في اليمن. وتساعد هذه المبادرة الجديدة قطاع الأعمال الريفية على الحصول على التمويل والمساعدة التقنية من أجل تهيئة فرص عمل في قطاع الزراعة والمحاجر الطبيعية والمنسوجات اليدوية. وبدأت المبادرة في أثناء تلك العملية في معالجة أزمة البطالة الملحّة من خلال اتخاذ خطوة أخرى على طريق إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية.

ما هو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؟

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وهو مكرَّس لاستئصال الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان النامية. ويقدِّم الصندوق قروضاً بفوائد منخفضة ومِنَحاً إلى البلدان النامية من أجل تمويل برامج ومشروعات مبتكرة للتنمية الزراعية والريفية. والصندوق هو واحد من المؤسسات المتعددة الأطراف الأربع الأولى العاملة في قطاع الزراعة في أفريقيا. ووجّه الصندوق في عام 2011 أكبر حصة من تمويله الجديد إلى أفريقيا جنوب الصحراء. واتُّخِذ قرار إنشاء الصندوق في عام 1974 في أعقاب موجات الجفاف والمجاعة الكبيرة التي اجتاحت أفريقيا وآسيا في السنوات السابقة. ووافق زعماء العالم في مؤتمر الأغذية العالمي الذي عُقِد في عام 1974 على "إنشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية على الفور لتمويل مشروعات التنمية الزراعية في البلدان النامية".

ويبلغ مجموع عدد أعضاء الصندوق 173 بلداً من جميع أنحاء العالم. والصندوق شراكة فريدة تضم في عضويتها منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) والبلدان النامية الأخرى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ورغم القيود المالية الخطيرة أمام المانحين والحكومات، لاقى الصندوق خلال اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارده التزاماً قوياً ومتجدِّداً من المانحين التقليديين والاقتصادات الناشئة والبلدان التي تتلقى المعونة في أكثر الأحيان.

ويُعلي الصندوق صوت أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشروعات الريفية في مداولات السياسات الدولية ويبني قدراتهم حتى يمكنهم من الاشتراك في عمليات السياسات ذات الصلة والتأثير فيها.

ويقع مقر الصندوق في روما، إيطاليا.

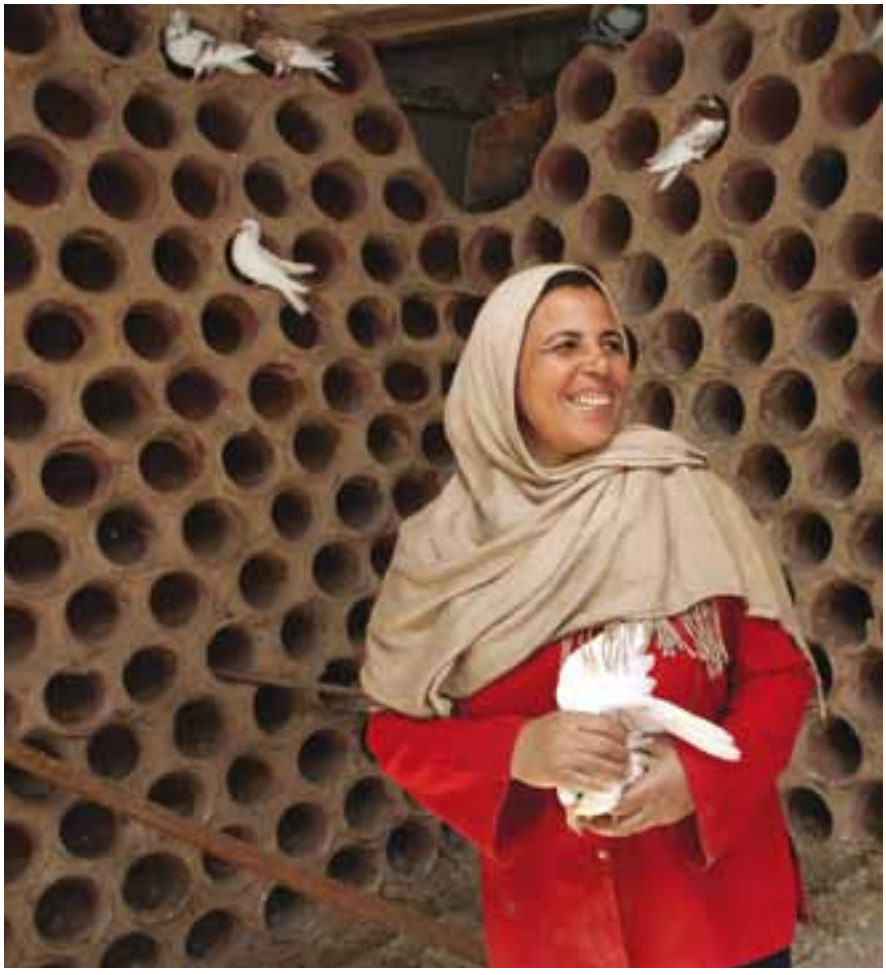

©IFAD/M. Salustro

جهة الاتصال:
خالدة بوزار
مديرة
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 54592321 06 39+
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV

نوفمبر/تشرين الثاني 2014